وتطوف وتلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد اهـ وقال في النهاية والاقرب انه اي تحللها على التراخي وانها تحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم لا يجب مع الاعادة لعدم تحلله حقيقة اهـ وسيأتي وقال ايضا والقياس من المحل الذي احرمت منه اولا ولا تقيد عندنا اهـ قال الشبراملسي قوله الى احرام اي الاتيان بالطواف فقط دون ما فعلته له الوقوف اهـ اي فتحرم بالطواف فقط وتكشف وجهها فيه ولا تحرم بما احرمت به اولا قياسا على ما مر في فاقد الطهورين وقال ابن قاسم والاوجه انه لا بد من الاحرام اي بما احرمت به اولا ولا تيان بتمام النسك لان التحلل يقطع النسك ويخرج منه اهـ اي فتحرم بفرضها ويكون ما في ذمتها نفلا فلا تحتاج لطواف قيس وعبارة القليوبي واذا اعادة الطواف نوت الاحرام بالنسك او الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين ابن قاسم وغيره وقال ابن حجر لا تحتاج الى انشاء احرام ثم قال الرملي فان تيممت اشبهما لا يسقط الاعادة وخلا عن النجاسة فعل غير الركن وكذا الركن ان لم يرج البرء او الماء قبل دخيله لشدة المشقة في بقائه محرما مع عوده الى وطنه ويجب اعادته بلا احرام اذ تمكن جاز عاد الى مكة اي ولو بعد مدة طويلة لانه وان كان حلالا بالنسبة لاباحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرما بالنسبة الى بقاء الطواف في ذمته اي فيخرج عنه بعد صلته اذا تمكن من العود ولم يعد ووجد في تركته اجرة ذلك فالخارج شيء واذا طاف وفي العبد او المجنون به وجب طهرهما من الخبث والحدث بان يتطهر ويطهرهما بان ينوي لولي عنهما ويغسلهما ولا يضر الشك بعد فراغ الطواف في طهر **الثالث** ان يحاذي في اول الطواف واخره كل الحجر وبعضه باعلى شقه الايسر لمحاذي لصدره وهو المنكب فيجب في الابتداء ان لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر وفي الانتهاء ان يكون الجزء الذي حاذاه من الحجر اخر هو الذي حاذاه اولا او فقد ما الجهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذراع الجزء احتياطا وهذه دقيقة يغفل عنها اكثر الطائفين فليتنبه لها سيما من ينوي اسبوعا ثانيا متصلا بالاول فانه لا يصح نيته الا بعد فراغ الاسبوع الاول وبفراغه يكون قد مر بالحجر في بعض الممرات عن اذا ابتدأ بالحجر جزء منه اذ لا يتم طوافه الاول الا بهما وذلك الجزء كما تقرر تقع النية في الاسبوع الثاني متأخرة عنه الى جهة الباب وحينئذ فلا يعتد بهذا الطواف بعدها كذا في شرح العباب ولو سبعين فاكثر صح له سبع فقط او نوى دون سبع لم يصح كما لو نوى ركوعا وقيل يصح التنفل بطوفة كتنفل بركعة فالحاصل انه يشترط ان يبدأ من الحجر الاسود او ركنه بالنسبة للنحو الراكب والقصير ومحله لذي الهياذيل والهياذ بالله تعالى فلا يعتد بما بدأ به قبله او قبل محله او صمامته من ركنه للنحو الراكب كالبدأ من جهة الباب ولو سهوا او ان يحاذي جميع ما ذكر او بعضه كالطرف مما يلي الباب بجميع منكبه الايسر بحيث لا يتقدم جزء منه على جزء من ركن الحجر مما يلي الباب ولا بد في الطوفة الاخيرة من ان يحاذي ما حاذى في الاولى مما تكلف محاذاته ليحصل الاستيعاب الواجب فلا يشترط مرور في الاخيرة على جميع الحجر الا اذا كان الذي حاذاه في الاولى هو طرفه مما يلي الباب ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت واراد فضلها لما يجب محاذاته منه وهو جزء منه ولا تصح نية سبع ثاني الا بعد ما حاذاه في الاولى ولو فقد الحجر الى ركن اخرم تستقبل الاحجام اليه وسن قبل البدأ بالطواف عند خلو المطاف استقبال الحجر ثم يتأخر جهة يسار بحيث يعين جميع الحجر